# بيع أذون خزانة بـ ١٧,٢٧٠ مليار ريال

■ ،، الثورة/خاص

تم يوم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٦٩٧)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ١٧,٢٧٠ مليار ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢)، (٣٦٤) (٢٢,٨٧٪)، (٢٢,٨٩٪)، (٢٢,٩٠٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

# ٢٩ مليار ريال إيرادات محافظة الحديدة للنصف الأول من العام الجاري

■ ،، الحديدة / سبأ

بلغت إيرادات محافظة الحديدة المركزية والمحلية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٩ ملياراً ومليونين و٥٣٣ ألفاً و٧٧٦ريالاً بانخفاض عن الفترة المقابلة من العام الماضي بلغت ٩٧٨مليون ريال وبنسبة ٣٪.

وقال مدير عام مكتب المالية بالمحافظة عبدالله حاجب لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ إن الموارد المركزية شملت إيرادات مكتب الجمارك التي بلغت ١٢ ملياراً و٤٣٩مليوناً و٤٩٧ ألفاً و١٧٠ريالاً وإيرادات مكتب الضرائب مليارين و٤٢٨ مليوناً و٤٦٧ ألفاً و٤٦٩ريالاً.

وأشار إلى أن أسباب العجز عن الفترة المقابلة تعود للظروف الراهنة والأزمة السياسية التي تمر بها بلادنا منذ خمسة شهور والتي اختلقتها عناصر اللقاء المشترك والفوضى الأمر الذي انعكس سلبا على تنفيذ مشاريع السلطة المحلية.

وأكد حاجب على ضرورة تفعيل دور المجالس المحلية للإشراف والمتابعة على تحصيل الموارد المحلية لتغطية العجز خلال النصف الثاني من العام الجاري.

واشاد بدور المكاتب المركزية والجهود الكبيرة التي بذلتها في تحصيل الموارد العامة للدولة رغم الصعوبات التي مرت بها بلادنا بحيث لم تتعد نسبة العجز ٣٪ وهو مؤشر لا بأس به قياسا على الأزمة والأوضاع التي تمر بها بلادنا .

## إفراغ ٣١٧ حاوية من البضائع الاستهلاكية بميناء الحاويات

# غرفة التجارة والصناعة بعدن تشدد على ضرورة الالتزام بالتسعيرة

■ ،، عدن/ سبأ

شددت الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة عدن على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الثابتة للمواد الغذائية الاساسية التي حددتها وزارة الصناعة والتجارة .

ودعت رجال المال والاعمال وبائعي المواد الغذائية خاصة القمح ، الدقيق ، السكر ، الأرز وغيرها بالتقيد بالتسعيرة التي عممتها الوزارة على كافة فروعها بالمحافظات بهدف تأمين احتياجات المواطنين من تلك المواد خلال شهر رمضان المبارك بعيداً عن الاحتكار أو الزيادة في الاسعار.

كان الاجتماع الذي عقد أمس بالغرفة التجارية والصناعية بعدن ناقش الملاحظات والآراء المقدمة من تجار التجزئة بما يكفل توفير تلك المواد الغذائية على مدى الشهر الكريم.

وفي الاجتماع تم تشكيل لجان فنية من مكتب الصناعة والغرفة التجارية والرقابة والتفتيش للنزول الميداني الى الاسواق واشهار التسعيرة وتسهيل عملية البيع للمواطنين.

وأقر تسهيل تسويق الواردات من المواد الغذائية الواصلة الى ميناء عدن والحاويات دون تأخير بما يكفل تغطية احتياجات المواطنين في عدد من محافظات الجمهورية .

حضر الاجتماع مدير عام مكتب الصناعة والتجارة حسين مكاوي ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية محمد بامشموس.

إلى ذلك رست في ميناء الحاويات بعدن أمس ناقلة الحاويات ايطاليا التي تحمل الجنسية الايطالية قادمة من ميناء جدة السعودية.

وأفادت بيانات ملاحية واردة من ميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبا) أن الناقلة أفرغت ٣١٧ حاوية بضائع واردات استهلاكية تزن٤ آلاف و٦٧٧ طنا تشمل ( الأرز والسكر والمواد الغذائية الأخرى والألبان الجافة وغيرها من المواد الاستهلاكية) الخاصة لتجار التجزئة بعدن ومحافظات الجمهورية.

وحسب البيانات الملاحية فإن عدد من السفن ترسو حاليا في ميناء عدن للدخول إلى مراسي ميناء الزيت لتفريغ النفط الخام والمواد الاستهلاكية ومواد البناء من الاسمنت والأخشاب والحديد.

وكانت سفينة تركية قد أفرغت أمس نحو ٩ آلاف و٧١٢ طنا من مادة الاسمنت لغرض التسويق المحلي في الأسواق اليمنية.

فيما الإمارات المتحدة الشريك التجاري الأول

# صادرات اليمن للبلدان العربية تقفز في ٢٠١٠م إلى ٢٠٠,٧١٨ مليار ريال

**تقرير/أحمد الطيار**

■ ،، سجل الميزان التجاري بين اليمن والدول العربية العام الماضي فائضا كبيرا لمصلحة الدول العربية بقيمة ٥٤٦ ملياراً و١٢٤ مليون ريال، مقارنة بـ ٤٧٢ ملياراً و ٧٥١ مليون ريال عام ٢٠٠٩ م.

وقال بشير القدسي مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء إن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تضم ١٤ دولة، شهد نموا بنسبة ١٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٠م حيث قفز إلى ٩٤٧ مليارا و٥٦٠ مليون ريال في ٢٠١٠م ، بزيادة قدرها ١١١ مليار ريال عن عام ٢٠٠٩م.

لافتاً إلى أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية كشريك تجاري مع اليمن الماضي، بواقع ٤٤٤ ملياراً و ٣٧٨ مليون ريال، منها ٣٥٧ ملياراً و ٣٥٥ مليون ريال واردات اليمن من الإمارات و٨٧ ملياراً و٢٣ مليون ريال للصادرات.

وأوضح أن السعودية جاءت في المرتبة الثانية بـ ٢١٩ ملياراً ريال منها ١٦٥ ملياراً و٥١٢ مليون ريال للواردات و ٥٣ ملياراً و ٥٩٤ مليوناً للصادرات اليمنية إليها. وحلّت الكويت ثالثاً، لجهة التعامل التجاري مع اليمن إذ بلغ حجم التبادل التجاري معها ٩٥ مليار ريال، منها ١٢ ملياراً و٩٠٢ مليون ريال قيمة الصادرات من المنتجات اليمنية إليها.

مبينا أن الإمارات ثم السعودية، تصدرا قائمة الدول العربية استيراداً للمنتجات اليمنية، التي شملت الأسماك والحبار والجمبري والعسل والبن وبعض الفواكه والمنتجات الزراعية.

وأفادت البيانات، بأن قيمة واردات اليمن من السلع الغذائية والأجهزة الإلكترونية والأثاث والملبوسات والأقمشة والمعدات وقطاع الغيار وغيرها من تلك الدول، بلغت ٧٣٤ ملياراً و١٧٢ مليون ريال العام الماضي، بزيادة ٩٢ ملياراً و١٣٤ مليوناً عنها عام ٢٠٠٩م.

ورصد التقرير ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول إسكوا العام الماضي، إلى ٩٠٧ بلايين و٤٠ مليون ريال بزيادة ١٠٣ بلايين و٤٩٤ مليون ريال عن عام ٢٠٠٩م، وبنسبة ١٢,٨ ٪. وبلغت قيمة صادرات اليمن إلى دول هذه المنطقة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست والأردن والعراق وسورية وفلسطين ولبنان ومصر، ١٧٤ ملياراً و٢٩٦ مليون ريال مقارنة بـ ١٦٢ ملياراً و٧٧٨ مليون ريال في العام السابق.

# تصدير ٢٧٨ طناً من الأسماك عبر ميناء عدن بأكثر من ١٢٢ مليون ريال في يونيو الماضي

■ ،، عدن/سبأ

صدر اليمن خلال شهر يونيو المنصرم عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي نحو ٢٧٨ طناً و١٩٢ كيلو جراماً من الأسماك المجمدة والطازجة إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية.

وذكر مدير عام مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن تكلفة تلك المنتجات اليمنية من الأسماك والتي شملت الباغة والثمد والقرش والجدب والحبار والجمبري والقد وغيرها من الاحياء البحرية بلغت نحو ١٢٢ مليوناً و١٤٨ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن أن خطة الفصل الثاني من العام الجاري تشمل تصدير أسماك طازجة ومجمدة إلى أكثر من ١٨ بلداً عربياً وأجنبياً وذلك عبر شركات فرنسية وأوروبية.

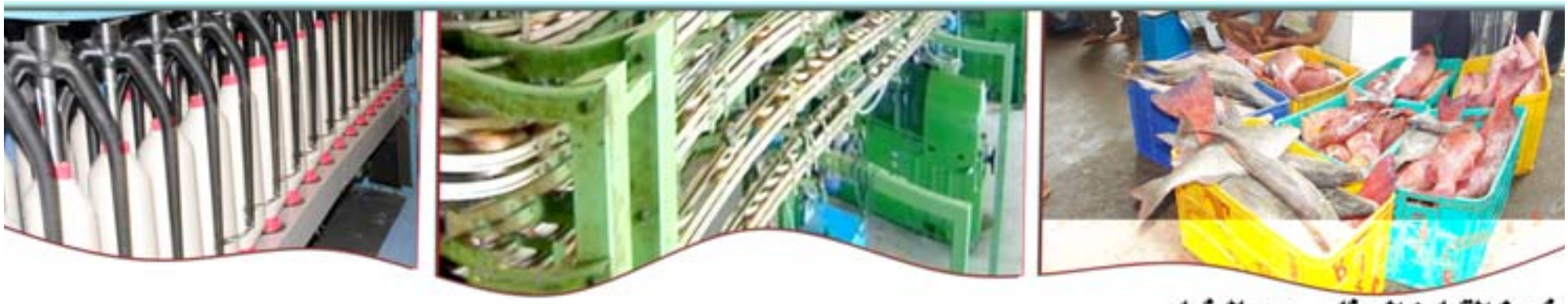

## ضمن التعاون الصناعي مع ماليزيا

# الكشف عن فرص استثمارية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الأغذية والملابس والطاقة وأدوات التجميل والأحياء البحرية

**كتب /أحمد الطيار**

■ ،، كشف خبراء ماليزيون في مجال الصناعة عن وجود فرص واعدة أمام القطاع الصناعي اليمني الخاص لقيام سلسلة جديدة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الأغذية والملابس والطاقة والتعدين والملابس وأدوات التجميل والصيدلة والأسماك والإحياء البحرية.

ويعتقد الخبراء أن تلك الفرص حقيقية بناء على معطيات وحقائق ثابتة تم استيفاؤها من خلال بيانات عن الأسواق الدولية أكدت أن المنتجات الصناعية اليمنية ستكون ذات ميزة نسبية منافسة بقوة،مما يجعلها تسهم جديا في استيعاب العمالة ضمن مشروعات صغيرة منتجة وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وقال الخبراء الذين يمثلون شركة سيريم الماليزية إنهم متأكدون من إن القطاع الصناعي اليمني في حال تطبيقه لاستراتيجية التنمية الصناعية التي أعدوها وفقاً لأحدث الممارسات العلمية الحديثة سيتمكن من قيادة عجلة النمو الاقتصادي للبلد ويمكنه من الوصول إلى ٩٪ بحلول ٢٠٢٥م وهو ما يجعل هذه الاستراتيجية منسجمة مع الرؤية اليمنية ٢٠٢٥م.

وخلال عام ونصف العام تمكن الفريق الماليزي بناء على طلب من الحكومة اليمنية من إنجاز مسودة استراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن من خلال دراسة وعمل ميداني شمل الغوص والتحليل في بيانات القطاعات الاقتصادية اليمنية الواعدة وبعمليات التحليل والتدقيق في البيانات تم عمل مقارنات مع دول أخرى عملت بنفس المنهج.

وتضم الاستراتيجية التي تم انجازها بداية هذا العام إطارا أعد بناء على نتائج الدراسة الميدانية يتضمن توصية بالصناعات الواعدة التي يمكن أن تحفز وتدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، سواء من خلال الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، لدعم التنوع الاقتصادي في اليمن وقيادة التحول من صناعة معتمدة على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي إلى الصناعات الواعدة.

وغطت الدراسة الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، باتباع ثلاث مراحل رئيسية تمثلت في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المُقارن، والتوصيات الاستراتيجية.

ووفقا للدراسة فإن إطار استراتيجية التنمية الصناعية سيمكن تلك الصناعات من المساهمة في تحقيق اهداف الحكومة الاقتصادية التي تضمنتها رؤية اليمن ٢٠٢٥،

ووضعت الدراسة سبع استراتيجيات رئيسية للصناعات الواعدة اليمنية هي التوجه نحو التصدير والاستهلاك المحلي، ودعم التوجه نحو تكوين المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، إضافة إلى شراكة القطاع العام والخاص والمجمعات العنقودية الصناعية الاستراتيجية ، والمناطق الاقتصادية الاستراتيجية، والإبداع.

وتهدف الاستراتيجية لإعادة تنشيط القطاع الصناعي لكي يسهم بفاعلية في الناتج القومي ومن ضمن أهدافها وضع توصيات للقطاعات الواعدة في الصناعة والتي من شأنها تحقيق تقدم للأمام.

وتعتمد في رؤيتها على عدة جوانب منها تطوير استراتيجية للتصنيع من خلال التركيز على الصناعات المنتجة وخطة عمل تعتمد على المبادرة والابتكار.

ومن خلال تناول وضع اليمن في الجداول الدولية مع الأرقام التي تكشف حجم قطاعها المالي ووضعها التجاري ونقاط القوة والضعف تم التاكيد على أن الدخل القومي وصل في ٢٠١٠م الى ٣٠ مليار دولار وهناك آمال أن يصل النمو في ٢٠٢٥م إلى ٩٪.

وتؤكد الاستراتيجية أن كان هناك تطورات في مجال الأغذية وخصوصا في الدول الصاعدة مثل الصين إذا أدى التطور الاقتصادي إلى تحسين مستوى معيشة الناس وبالتالي تغيرت أنماط الغذاء الذي يتناولونه مما أدى لزيادة الطلب على المواد الغذائية فارتفعت الأسعار وبالتالي هناك متغيرات بالتاكيد على أن هناك فرصا واعدة امام اليمن لقيام صناعات استراتيجية واسعة النطاق تشمل مجالات الأغذية والمعادن والطاقة المتجددة والمنتجات التجميلية الخضراء.

وبينت الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات جيدة لقيام صناعات غذائية سمكية تعتمد أساسا على الإنتاج الحالي لليمن من الثروة السمكية والأحياء البحرية فمن الإنتاج السمكي ستقام صناعات غذائية متعددة يمكن تصديرها للخارج مما يجعلها توفر قيمة مضافة كبيرة وليس الاعتماد على تصدير المنتجات البحرية مباشرة كما هو الآن.

مبينتا أن الأسواق الدولية تحتاج لأنواع معينة من الأطعمة البحرية وهي التي تتوفر في اليمن بنسبة كبيرة وستجني ثمارا واسعة لأيادي العاملة في تلك الصناعات في حال قيامها.

وفي جانب قطاع الطاقة الواعدة يمكن قيام صناعة طاقة متجددة من مصادر جديدة تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية والحرارة في باطن الأرض الأمر الذي سيمكن اليمن من توليد ما يقارب من ٢٥٪ من احتياجاته المستقبلية من هذه المصادر إن تم توفير التمويل اللازم لها وفقا للأنظمة العالمية.

وتوضح الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة الجيوحرارية من باطن الأرض وهي بذاتها ستمثل نقلة نوعية لليمن في إنتاج طاقة نظيفة وفقا للمعايير الدولية.

وأوضحت الدراسة أن هناك فرصا عديدة لإنتاج صناعات معدنية عديدة من خلال استغلال المواد المعادن اليمنية ففي حجز الجير مثلا يمكن قيام صناعات لطحنها وفرزها إلى إحجام صغيرة بقيمة الميكرو والنانو بحيث ستضيف قيمة مضافة هائلة لليمن من خلال بيعها في الأسواق الدولية.

وركزت الدراسة على جوانب هامة هي الابتكار والتغليف والتعليب الجيد للمنتجات اليمنية مؤكدة ان هذه الشروط هي المفتاح الحالي للأسواق الدولية.

وتهدف الدراسة والإستراتيجية إلى تقييم إمكانية تطوير الصناعة كمصدر جديد للنمو والحد من اعتماد البلاد على النفط كمصدر واحد للدخل وتوجيه عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى تنمية اقتصادية ذات توجه صناعي لدفع عجلة النمو والحد من الفقر وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

واتبعت الدراسة الميدانية لوضع الإستراتيجية منهجية واسعة ومشاركة ذوي المصلحة ، وخصوصا اللاعبين الرئيسيين في الصناعات القائمة وصانعي السياسات الحكومية، واعتمدت المجموعات العنقودية كمدخل تنموي لوضع استراتيجية التنمية الصناعية في اليمن".

ويهدف هذا المدخل إلى خلق التآزر والتفاعل الذي يقود إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الشحيحة المتاحة وفي الوقت نفسه تعزيز نقاط قوة الصناعة بحيث يمكنها استغلال الفرص بطريقة أكثر فاعلية.

وغطت الدراسة الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، بإتباع ثلاث مراحل رئيسية تمثلت في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المُقارن، والتوصيات وأوضح فريق الخبراء الماليزيين ان الهدف الكلي من استراتيجية التنمية الصناعية التوصية بالقطاعات الصناعية الواعدة التي تمكنها حفز وتوفير الوقود للنمو الاقتصادي، إما عن طريق الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، والتحول من اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كمحرك للاقتصاد.